نساء عاملات

الحد من التفاوت بين الجنسين لا يُترجم إلى تساوٍ في الفرص

جانيت ستوتسكي

من أبرز التطورات التي شهدها القرن العشرين دخول المرأة في معترك الحياة الاقتصادية والسياسية التي كانت شبه قاصرة فيما مضى على الرجال. وبرغم ما تحققه المرأة من تقدم في محو التفاوت بين الجنسين، فهي لا تزال متأخرة عن مواكبة الرجل في مكان العمل وفي أروقة الحكومات. ونجد هذه الفجوات أينما كنا في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت واضحة بصفة خاصة في الاقتصادات النامية. وأكبر نجاحات تحققت إلى الآن هي الحد من التفاوت في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأقلها هي ازدياد التأثير الاقتصادي والسياسي للمرأة. ويؤكد كل من مشاهير العلماء، والمؤسسات الرائدة، ودوائر الأعمال العالمية، ومجموعة متزايدة من المنظمات الحكومية المنافع التي تتحقق من الحد من التفاوت بين الجنسين والسماح للمرأة باستثمار إمكاناتها الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والحياة المدنية.

إنجاز المهمة

يبحث هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية» موضوع المرأة العاملة، فيحلل جوانب مختلفة لتجربة المرأة في العمل — المكاسب التي حققتها كالمساواة في الحصول على فرص العمل وتولي الأدوار القيادية والتحديات التي لا تزال تواجهها في تحقيق المساواة الحقيقية.

ويوضح أول المقالات الرئيسية الأربعة بعنوان «اختلاف الرأي» بقلم آن ماري ماي أن ارتفاع نسبة المرأة العاملة في مهنة الاقتصاد قد يبدأ في تغيير نظرة هذه المهنة إلى قضايا السياسات. فهناك مسح أُجري لعينة عشوائية من الذكور والإناث من أعضاء الرابطة الاقتصادية الأمريكية الذين حصلوا على تدريب في الولايات المتحدة حول كيفية الإعداد لنيل الدكتوراه وخلُص إلى أن هؤلاء الاقتصاديين يشتركون في آراء جوهرية عن المنهجيات والمبادئ الاقتصادية، غير أن هناك احتمالات أكبر بكثير بأن تفضل النساء خبيرات الاقتصاد التدخل الحكومي لتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة في الولايات المتحدة وكذلك الربط بين الانفتاح أمام الواردات ومعايير العمالة لدى الشركاء المصدرين. وترى آن ماري ماي أن هذه النتائج المستخلصة تتسق مع الدراسات التي تبين أن النساء المنغمسات في العمل مع الجهور هن أكثر دعما للمعونة من أجل الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى.

وفي المقال بعنوان «نساء في وضع المسؤولية» تركز الكاتبتان روهيني باندى وبيتيا توبالوفا على الضآلة الشديدة لحجم تمثيل المرأة في مراكز القيادة السياسية مقارنة بالرجل وتقترحان أساليب لإعلاء صوت المرأة ورفع سقف تطلعاتها على الصعيد السياسي. وقالا إن الكثير من البلدان سعى، دون أن يخلو الأمر من الجدل، إلى توسيع دور المرأة القيادي على الصعيد السياسي عن طريق تأسيس نظام الحصص للمشاركة النسائية في السياسة. والهند واحدة من هذه الأمثلة حيث حجزت للمرأة ثلث المقاعد على كل المستويات الحكومية على أثر تعديل دستوري أُجري في ١٩٩٣. وقابلت المؤلفتان عينة عشوائية من الأسر في غرب البنغال بالهند، ووجدتا أن تكرار تولي القيادات النسائية لزمام الأمور على المستوى المحلي أدى إلى تحسن جذري في رؤية الناخبين لفعاليتها. ونتيجة لنظام الحصص، أصبحت المرأة أقدر على المنافسة في انتخابات مجالس القرى في أماكن كانت تُحجز فيما مضى للنساء، ولكنها لم تعد كذلك، مما يدل على إمكانية تحقيق التغيير الانتخابي من خلال تغيير النظرة تجاه إمكانات المرأة القيادية. أما النتيجة الثالثة التي توصلتا إليها، فهي

أن وجود نساء في مراكز قيادية يرفع مستوى تطلعات الآباء بشأن بناتهن دون أن يقلص تطلعاتهم بشأن أبنائهم. كذلك ارتفع مستوى تطلعات الفتيات: فكن على الأرجح يبحثن عن فرص عمل ويؤخرن الزواج.

أما المقال الثالث بعنوان «هل تتفتح الزهور؟» بقلم مارك بلاكدين وماري هالوارد–درايماير، فيلقي الضوء على دور ريادة الأعمال في إتاحة الفرصة أمام المرأة في إفريقيا جنوب الصحراء لتنمية أعمالها الخاصة — وعلى ما تبقي من معوقات أمام نجاحها الاقتصادي. ويعتمد المؤلفان في مقالهما على دارستين صدرتا عن البنك الدولي في الآونة الأخيرة وتشيران إلى أن مسألة عمل المرأة أم لا يسبب فجوات أقل بين الجنسين في الحصول على فرص اقتصادية مقارنة بما يسببه الاختلاف في أنواع الأنشطة التي يمارسها كل من المرأة والرجل. فتزداد احتمالات مشاركة المرأة الإفريقية في القوى العاملة وتتسم بنشاط أكبر في تنظيم المشروعات غير الزراعية عند مقارنتها للمرأة في أي مكان آخر في العالم النامي. ولكن احتمالات عملها أكبر بكثير من احتمالات عمل الرجل الإفريقي في القطاع غير الرسمي، والمشروعات الصغيرة، وفي الصناعات النسائية التقليدية، والأنشطة التي تدر عائدات اقتصادية أقل. ويستخلص الكاتبان نتيجة تفيد بأن تزايد الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة تستلزم تمكينها من التحرك نحو ممارسة أنشطة ذات عائد أعلى.

أما ليلي فانغ في مقالها بعنوان «الروابط في وول ستريت» فتسلط الضوء على بطء تقدم المرأة على نحو مستعص في عالم الأعمال، وتُعزي السبب في ذلك إلى أن ما تحققه المرأة مِن منفعة من خلال العلاقات الاجتماعية أقل مما يحققه الرجل. وبعد فحص عينة كبيرة من البيانات المأخوذة من «وول ستريت» عن أداء المحللين والمحللات، وجدت أن المحللات اليوم هن على الأرجح من خريجات إحدى جامعات القمة «آيفي ليغ»، ويتمتعن بروابط جيدة ولديهن علاقات منذ مرحلة الدراسة مع كبار المسؤولين في الشركات التي تغطينها، واحتمالات حصولهن على مركز «جميع النجوم» في وول ستريت مساوٍ لفرص المحللين. وبالنسبة للمرأة، تمثل دقة التنبؤ مقياسا مهماً لأدائها، بينما لا تبالي كثيرا ببناء العلاقات. ومع هذا، فالعكس صحيح بالنسبة للرجل. وتستخلص فانغ نتيجة تفيد بأنه بينما المرأة تظهر براعتها متزايدة في إدارة الأعمال، فالتغلب على العوائق غير الموضوعية أمام حصولها على أعلى الوظائف لا يزال بطيئا.

العدالة لا تزال بعيدة

تشير هذه المقالات إلى ما تحققه المرأة من تقدم نحو سد الفجوات بين الجنسين في معترك الحياة الاقتصادية والسياسية، ولكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة. وتقدم هذه الدراسات إرشادات حول تصميم السياسات من أجل الاستفادة من كل إمكانات المرأة.

وقد يساعد التأثير المتزايد لخبيرات الاقتصاد في تشكيل السياسة بحيث تؤكد استمرارية أو حتى تعزيز دور الحكومة في تنظيم أنشطة الأعمال، وإعادة توزيع الدخل من خلال سياسات المالية العامة، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات التي تحتاج إلى رعاية. وعلى الرغم من نجاح التجربة الهندية، لا يزال صوت المرأة في الغالب قاصرا في العملية السياسية. فلا تزال نسبة مقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية أقل من ٢٠٪ بوجه عام، ولا تزال منخفضة بصفة خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلك المنطقة التي تمر بمرحلة تغيير نحو حكومات أكثر تمثيلا لشعوبها. ومع هذا، فمصير بعض القضايا الأساسية لم يتقرر بعد. على سبيل المثال، تشير الدراسات النقدية الحالية إلى أن العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي ليس على نفس مستوى الوضوح الذي أشارت إليه تحليلات سابقة وأنها تقتضي القيام بمزيد من البحث (مثل دراسة Duflo, 2012).

وفي حالة المؤسسات المالية الدولية، فالمشورة التي تقدمها في مجال الرقابة والمساعدة الفنية والشروط التي تضعها عند الإقراض يمكن أن تحقق الوعي بمنافع سد الفجوات بين الجنسين (راجع المقال بعنوان «تمكين المرأة هو من قَبيل الذكاء الاقتصادي» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية). ويمكن أن تنتهج هذه المؤسسات عددا كبيرا من الأساليب لتقديم الدعم، سواء من خلال المساعدة على إصلاح التشريعات الضريبية والمالية لضمان حصول المرأة على حقوق متساوية؛ والمساعدة في تصميم شبكة الأمان الاجتماعي التي تأخذ في حسبانها الفقر غير التناسبي في الأسر التي تعولها نساء، وهو ما يرجع جزئيا إلى التضاؤل النسبي في فرص حصولها على عمل؛ أو تضمن ببساطة أن يكون صوت المرأة مسموعا (راجع المقال بعنوان «وضع المرأة في الإعتبار عند تحديد الموازنة» في عدد يونيو ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية).

كذلك يضم هذا العدد الخاص من مجلة التمويل والتنمية باب «كلام صريح» عن النساء العاملات بقلم السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد لدولي — وهي واحدة من أقوى النساء في العالم، وفقا لمجلة «فوربس» (*Forbes*) — ومقابلات قصيرة مع نساء بارزات في مجال الاقتصاد والأعمال من مختلف أنحاء العالم تناولت فيها الأسباب التي وصلت بها إلى هذا النجاح اليوم. ■

جانيت ستوتسكي مستشار في مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي، وظلت تُجرى بحوثا في مجال علم اقتصاد والتنوع الجنسي منذ منتصف التسعينات.

المراجع:

Duflo, Esther, 2012, "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature, *Vol. 50, No. 4, pp. 1051–79.*